شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٦
وتقرير مراقب الحسابات عليها

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات	-
قائمة المركز المالى الدورية المستقلة	٣٠/١
قائمه الدخل الدورية المستقلة	٣٠/٢
قائمه الدخل الشامل الدورية المستقلة	٣٠/٣
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الدورية المستقلة	٣٠/٤
قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة	٣٠/٥
الإيضاحات والسياسات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة	٣٠/٣٠-٦

El-dawy
AUDIT TAX ADVISORY

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المرفقة **لشركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية "شركة مساهمة مصرية"** في ٣١ مارس ٢٠٢٦ والقوائم المالية الدورية المستقلة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وأهم الإيضاحات المتممة الأخرى. والادارة هي المسئولة عن اعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة لفت الانتباه

تم اعتماد تقرير الفحص المحدود عن القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ من قِبل مراقب الحسابات اخر، والذي أصدر تقرير باستنتاج غير متحفظ في ١٥ مايو ٢٠٢٥

القاهرة في ٣٠ مايو ٢٠٢٦

مراقب الحسابات
محمد كمال الضوي
سجل المحاسبين بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٣٤

El-dawy
AUDIT TAX ADVISORY

11 س 64 - الشطر العاشر - زهراء المعادي - القاهرة
تليفون : 23101600 2+ - موبايل : 653 2020 0100 2+
www.el-dawy.com

قائمة المركز المالي الدورية المستقلة

	إيضاح	٢٠٢٦/٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
		جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأصول			
الأصول الغير متداولة			
الأصول الثابتة	(٤)	٤,٤١٧,٢٣٦	٤,٥٤٨,٤١٩
أصول حق انتفاع (بالصافي)	(٥)	٣٣٧,٦٦٥	٤٢٧,٨٦٦
إستثمارات في شركات تابعة		١٣,٩٠٩,٩٤٢	١٣,٩٠٩,٩٤٢
مجموع الأصول غير المتداولة		١٨,٦٦٤,٨٤٣	١٨,٨٨٦,٢٢٧
الأصول المتداولة			
أعمال تحت التنفيذ	(٦)	٩,٨١٣,٨٧٨	٩,٧٣٣,٥٩٣
عملاء	(٧)	٢,٩٦٣,٥٩٢	٤,٥٩١,٩٦٠
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(٨)	٥,٩٩٥,٢٧١	٤,٨٨٩,٥١٠
مستحق من أطراف ذات علاقة	(١٦)	٧,٢٦٨,٤٧٠	٣,٨١٢,٩١٣
النقدية ومافي حكمها	(٩)	٣,٣٨٨,٣٦٢	١,٧١٨,٠٨٩
مجموع الأصول المتداولة		٢٩,٤٢٩,٥٧٣	٢٤,٧٤٦,٠٦٥
اجمالي الأصول		٤٨,٠٩٤,٤١٦	٤٣,٦٣٢,٢٩٢
حقوق الملكية والإلتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(١٠)	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
علاوة الأصدار		٤٧٥,٠٠٠	٤٧٥,٠٠٠
احتياطى قانونى		٢٥٣,١٦٣	٢٥٣,١٦٣
(خسائر) مرحلة		(١٢,٨٩٧,١٤٠)	(١٢,٩٩٢,٠٨٩)
أرباح الفترة / العام		١٤٢,٤٣٢	٩٤,٩٤٩
اجمالى حقوق الملكية		٣٧,٩٧٣,٤٥٥	٣٧,٨٣١,٠٢٣
الالتزامات الغير متداولة			
التزامات ضريبية مؤجلة		٧٦٨,٧١٣	٧٦٨,٧١٣
التزامات عقود التأجير - غير متداول	(٥)	٣٠,٤٠٦	٨٧,٨٦٤
مجموع الإلتزامات غير المتداولة		٧٩٩,١١٩	٨٥٦,٥٧٧
الالتزامات المتداولة			
بنوك دائنة	(١١)	٣,٢٣٩	٨٧٥
المخصصات	(١٢)	٦١٠,٠٠٠	٦١٠,٠٠٠
مستحق لأطراف ذات علاقة	(١٣)	٤,٢٤٣,٣٧٧	--
الموردون	(١٤)	٨٠٥,٢٥٧	٧٩٣,٥٣٦
مصلحة الضرائب المصرية	(١٥)	٢,٧١٧,٥٣١	٢,٦٨٠,١٩٤
التزامات عقود التأجير -المتداول	(٥)	٣٦٨,٤٧٤	٤٠٣,٧٨٧
الدائنون وأرصدة دائنة أخرى	(١٧)	٥٧٣,٩٦٤	٤٥٦,٣٠٠
مجموع الالتزامات المتداولة		٩,٣٢١,٨٤٢	٤,٩٤٤,٦٩٢
مجموع الالتزامات		١٠,١٢٠,٩٦١	٥,٨٠١,٢٦٩
إجمالى حقوق الملكية والالتزامات		٤٨,٠٩٤,٤١٦	٤٣,٦٣٢,٢٩٢

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود " مرفق ".

أ/ عبده احمد عبده	أ/ داليا عمر	م/ تامر فؤاد عثمان
المدير المالي	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة

قائمة الدخل الدورية المستقلة

	إيضاح	من ٢٠٢٦/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠٢٥/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ جنيه مصرى
الإيرادات		٦,٩٥١,١٧٥	--
(يخصم)			
تكلفة الإيرادات		(٦,٣٥٣,٨١١)	--
مجمل الربح		٥٩٧,٣٦٤	--
يضاف / (يخصم)			
إيرادات أخرى		٦٥٤,٢٦٦	٦٤٥,٦٥٣
مصروفات إدارية وعمومية	(١٨)	(٩٤٢,٠٦٠)	(٥٨٠,٨١١)
الخسائر ائتمانية متوقعة عملاء - تدعيم	(٧) (٨) (٩) (١٦)	(٢١٠,٥٣٨)	(٩٠,٨٩٦)
صافى (خسائر) النشاط		٩٩,٠٣٢	(٢٦,٠٥٤)
يضاف / (يخصم)			
إيرادات تمويلية	(١٩)	٦٧,٨٢٩	--
فائدة التزام عقود التأجير		(٢٤,٤٢٩)	--
تكاليف تمويلية	(٢٠)	--	(٢١,١٥٢)
صافي إيرادات / (تكاليف) تمويلية		٤٣,٤٠٠	(٢١,١٥٢)
صافى أرباح / (خسائر) الفترة قبل الضرائب		١٤٢,٤٣٢	(٤٧,٢٠٦)
يضاف / (يخصم)			
ضرائب المؤجلة		--	٥٣٥
صافى أرباح / (خسائر)الفترة بعد الضرائب		١٤٢,٤٣٢	(٤٦,٦٧١)
النصيب الأساسى للسهم في صافى أرباح / (خسائر) الفترة (جنيه مصرى/ سهم	(٢١)	٠,٠٠٠٣	(٠,٠٠٠٠٩٣)

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.

أ/ عبده احمد عبده	أ/ داليا عمر	م/ تامر فؤاد عثمان
المدير المالي	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة

قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة

	من ٢٠٢٦/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١	من ٢٠٢٥/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
صافى أرباح / (خسائر) الفترة	١٤٢,٤٣٢	(٤٦,٦٧١)
يضاف:		
الدخل الشامل	--	--
إجمالي الدخل الشامل عن الفترة	١٤٢,٤٣٢	(٤٦,٦٧١)

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.

أ/ عبده احمد عبده	أ/ داليا عمر	م/ تامر فؤاد عثمان
المدير المالي	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة

قائمة التغيرات فى حقوق الملكية الدورية المستقلة

	رأس المال المدفوع	مسدد تحت حساب زيادة رأس المال	علاوة الأصدار	الإحتياطى قانونى	(الخسائر) المرحلة	(خسائر) / أرباح العام	الإجمالى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٥	٢٩,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٥٢٥,٠٠٠	–	٢٥٣,١٦٣	(١٠,٥٠٨,٧٣٤)	(٢,٤٥٢,٧١٣)	٣٧,٨١٦,٧١٦
المعاملات مع مساهمي الشركة							
المحول الي (الخسائر) المرحلة	--	--	--	--	(٢,٤٥٢,٧١٣)	٢,٤٥٢,٧١٣	--
زيادة رأس المال	٢١,٠٠٠,٠٠٠	(٢١,٥٢٥,٠٠٠)	٥٢٥,٠٠٠				--
مصاريف إصدار			(٥٠,٠٠٠)				(٥٠,٠٠٠)
تسويات علي أرباح مرحلة					(٣٠,٦٤٢)		(٣٠,٦٤٢)
إجمالي معاملات مع مساهمي الشركة	٢١,٠٠٠,٠٠٠	(٢١,٥٢٥,٠٠٠)	٤٧٥,٠٠٠	–	(٢,٤٨٣,٣٥٥)	٢,٤٥٢,٧١٣	(٨٠,٦٤٢)
الدخل الشامل							--
صافي خسائر الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٥	--	--	--	--	--	(٤٦,٦٧١)	(٤٦,٦٧١)
إجمالي الدخل الشامل	--	--	--	--	--	(٤٦,٦٧١)	(٤٦,٦٧١)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	–	٤٧٥,٠٠٠	٢٥٣,١٦٣	(١٢,٩٩٢,٠٨٩)	(٤٦,٦٧١)	٣٧,٦٨٩,٤٠٣
عن الفترة المالية المنتهية في							
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٦	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	--	٤٧٥,٠٠٠	٢٥٣,١٦٣	(١٢,٩٩٢,٠٨٩)	٩٤,٩٤٩	٣٧,٨٣١,٠٢٣
المحول إلى (الخسائر) المرحلة					٩٤,٩٤٩	(٩٤,٩٤٩)	--
أرباح الفترة	--	--	--	--	--	١٤٢,٤٣٢	١٤٢,٤٣٢
إجمالي الدخل الشامل	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	–	٤٧٥,٠٠٠	٢٥٣,١٦٣	(١٢,٨٩٧,١٤٠)	١٤٢,٤٣٢	٣٧,٩٧٣,٤٥٥
الرصيد في٣١ مارس ٢٠٢٦	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	–	٤٧٥,٠٠٠	٢٥٣,١٦٣	(١٢,٨٩٧,١٤٠)	١٤٢,٤٣٢	٣٧,٩٧٣,٤٥٥

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة الدورية وتقرأ معها.

أ/ عبده احمد عبده	أ/ داليا عمر	م/ تامر فؤاد عثمان
المدير المالي	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة

قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة

	إيضاح	عن الفترة المالية المنتهية في	
		من ٢٠٢٦/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١	من ٢٠٢٥/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٥/٣/٣١
		جنيه مصرى	جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الارباح / الخسائر قبل الضرائب		١٤٢,٤٣٢	(٤٧,٢٠٦)
تسويات لمقابلة صافى الأرباح / (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
فروق تقييم عملة		(٦٥٤,٢٦٦)	--
إهلاك الأصول الثابتة		١٣١,١٨٣	٩٣,٨٦٣
اهلاك أصول حق انتفاع		٩٠,٢٠١	--
الخسائر الائتمانية المتوقعة		٢١٠,٥٣٨	٩٠,٨٩٦
فوائد التزام عقود التأجير		٢٤,٤٢٩	--
فوائد دائنة		(٦٧,٨٢٩)	(٦٤٥,٦٥٣)
فوائد مدينة		--	٢١,١٥٢
صافي التدفقات النقدية قبل التغيرات في رأس المال العامل		(١٢٣,٣١٢)	(٤٨٦,٩٤٨)
التغير فى أعمال تحت التنفيذ		(٨٠,٢٨٥)	(٦٥٤,٣٦٨)
التغير في العملاء وأوراق القبض		١,٤٨٥,٥٢٧	٧٤,٦٤٩
التغير في مستحق من أطراف ذات علاقة		(٣,٥٠٢,٤١٩)	٦,١٧٧,٧٠٧
التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى		(١,١٠٩,٠٨٣)	(٣٠٩,٥٦٠)
التغير فى الموردين وأوراق الدفع		١١,٧٢١	(١٦٥,٢٠٠)
التغير فى الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى		١١٧,٦٦٤	(١٢,٢٣٧)
التغير فى مصلحة الضرائب		٣٧,٣٣٧	(٢٣٦,٨٥٤)
ضريبة الدخل المسددة		--	(٣٠,٦٤٢)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		(٣,١٦٢,٨٥٠)	٤,٣٥٦,٥٤٧
التدفقات النقدية من أنشطة الأستثمار			
مدفوعات في الاستثمار في شركات تابعة		--	(١٣,٠٨٧,٩٤٢)
متحصلات من فوائد دائنة		٦٧,٨٢٩	٦٤٥,٦٥٣
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة الأستثمار		٦٧,٨٢٩	(١٢,٤٤٢,٢٨٩)
التدفقات النقدية من انشطة التمويل			
(مدفوعات) فوائد مدينة		--	(٢١,١٥٢)
(مدفوعات) من بنوك دائنة		٢,٣٦٤	(٥,٩٠٩)
مدفوعات لالتزام عقود التاجير		(١١٧,٢٠٠)	--
مقبوضات من أطراف ذات علاقة		٤,٢٤٣,٣٧٧	--
(مدفوعات) إصدار أسهم		--	(٥٠,٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من انشطة التمويل		٤,١٢٨,٥٤١	(٧٧,٠٦١)
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال العام		١,٠٣٣,٥٢٠	(٨,١٦٢,٨٠٣)
النقدية وما فى حكمها أول الفترة		١,٧١٨,١١٥	١٧,٦٠٩,٥٠٨
فروق تقييم العملة		٦٥٤,٢٦٦	
اثر الخسائر الائتمانية المتوقعة		(١٧,٥٣٩)	--
النقدية وما فى حكمها أخر الفترة		٣,٣٨٨,٣٦٢	٩,٤٤٦,٧٠٥

- الايضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المستقلة السنوية وتقرأ معها.

أ/ عبده احمد عبده	أ/ داليا عمر	م/ تامر فؤاد عثمان
المدير المالي	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة

الإيضاحات والسياسات المتممة للقوائم المالية المستقلة الدورية

١- نبذة عن الشركة

١,١ تأسيس الشركة :

تأسست شركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية (شركة مساهمة مصرية) وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته التنفيذية، و تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ٣٥٦٩٣ بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٠.

١,٢ غرض الشركة :

يتمثل غرض الشركة في:

* إدارة المشروعات والشركات والاشتراك في إدارتها.
* القيام بأعمال التركيبات الميكانيكية والكهروميكانيكية والتركيبات المعدنية المتنقلة بكافة أنواعها.
* القيام بأعمال مقاولات البناء والتشييد والتشطيبات والدهانات والعزل.
* القيام بأعمال تدريب العمالة وتوريد المعدات والخامات وكافة المستلزمات المتعلقة بكافة الأنشطة السابقة.
* أعمال الاستشارات والتصميمات الهندسية.
* القيام بأعمال التفتيش الهندسي ومراقبة الجودة وما يستلزمها من اختبارات متعلقة بكافة الأنشطة السابقة.
* دورات تدريبية في المجالات الهندسية والفنية المختلفة وما يلزمها من عقد الاختبارات ومنح شهادات الكفاءة.
* تجارة وتوزيع السلع والخامات ومواد البناء وقبول التوكيلات التجارية في كافة المجالات.
* الاستيراد والتصدير.
* الاشتراك والمساهمة والاستثمار بصورة مباشرة وغير مباشرة في كافة مجالات الاستثمار الخدمية والتجارية والصناعية

مع عدم الإخلال بالمادة (٢٧) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمادتين ١٢٠ و ١٢١ من لائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

١,٣ عنوان الشركة

٥٢ شارع نجاتي سراج – الحي الثامن – مدينه نصر الدور الثاني شقة رقم ٢٠٣

١,٤ اعتماد القوائم المالية :

تم اعتماد القوائم المالية للشركة عن الفترة المالية المنتهية ٣١ مارس ٢٠٢٦ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ /٠٥ /٢٠٢٦

١,٥ قيد الشركة ببورصة النيل:

تم قيد الشركة بالبورصة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٤/٠٨/٢٧.

١,٦ مدة الشركة :

تبلغ مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من ٢٠٠٨/١١/٢٠ إلى ٢٠٣٣/١١/١٩ طبقاً للسجل التجاري رقم ٣٥٦٩٣ القاهرة .

١. أسس إعداد القوائم المالية :

١,١. أسس القياس

-تم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية لشركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية المصرية.

عملة التعامل وعملة العرض :

- العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة

١,٢. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

- يتطلب اعداد القوائم المالية الشركة من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والايرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل اخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم اعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير فى التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها اذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط او فى فترة التغيير والفترات المستقبلية اذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

١,٣. قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ المركز المالي.
يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٢. أهم السياسات المحاسبية المطبقة:

يتم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بثبات على جميع الفترات المعروضة في القوائم المالية.

٢,١ أسس اعداد القوائم المالية المستقلة

٢,١,١ أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً للمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة والتي تم تطبيقها على مدار الفترة المالية إلا اذا ذكر خلاف ذلك ، واعداد القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة.

٢,١,٢ يتم اعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والإلتزامات التالية التي تم اثباتها بالقيمة العادلة التي تتمثل فيما يلي :

- الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
- الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
- المشتقات المالية
- يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المتداولة في سوق نشط على أساس السعر المعلن لها في تاريخ المركز المالي وبالنسبة للأصول والإلتزامات المالية التي ليس لها سوق نشط يتم تحديد القيمة العادلة بإستخدام أحد أساليب التقييم والتي تتضمن أسلوب القيمة الحالية وأسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو الرجوع للقيمة الحالية لأداه المالية مشابهة تقريباً للأداه المالية التي تم تحديدها بالقيمة العادلة لها.

٢,١,٣ يتم اعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام التقديرات وافتراضات قد تؤثر على قيم الأصول والإلتزامات والإفصاح عن الأصول والإلتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية ، وكذا قد تؤثر على قيم الإيرادات والمصروفات خلال الفترة ، وعلى الرغم من ان تلك التقديرات والافتراضات تعد في ضوء افضل المعلومات المتاحة للإدارة حول الأحداث والمعاملات الجارية إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات.

٢,٢ إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصرى ويتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك المعاملات، وفى تاريخ القوائم المالية يتم إعادة تقييم الأرصدة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

أما البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية فيتم تقييمها بإستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة والبنود ذات الطبيعة غير النقدية التي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة فيتم تقييمها بإستخدام سعر الصرف الذي كان سائد وقت تحديد القيم العادلة، على أن يتم إثبات فروق العملة الناتجة في حالة تقييم البنود النقدية وغير النقدية بقائمة الدخل.

الا أنه نظراً لإستمرار تحرك أسعار صرف العملات الأجنبية خلال عام ٢٠٢٣ تحركات غير اعتيادية نتيجة لإنخفاض تدفقات النقد الأجنبي بجمهورية مصر العربية من السياحة وكذلك من الاستثمار الأجنبي المباشر مما ترتب عليه ارتفاع الأسعار العالمية بصورة غير طبيعية الأمر الذي شكل معه ضغطاً إضافيا على العملة المحلية (الجنيه المصري) مما أستوجب معه ضرورة تدخل البنك المركزي المصري برفع سعر الفائدة على الجنيه المصري وتحركات أسعار الصرف خلال العام ونتيجة لهذه الأحداث انخفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة كبيرة مما ترتب عليه تأثر الشركات التي لديها أرصدة التزامات كبيرة بالعملات الأجنبية سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل نتيجة إعادة ترجمة هذه الأرصدة وفقا لسعر الصرف بعد تحريكه مما نتج عنه ضرورة اصدار رئيس مجلس الوزراء المصري القرار رقم ١٨٤٧ بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٢٣ وذلك من خلال وضع خياراً إضافياً مؤقتاً للفقرة رقم ٢٨ من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) أثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية " والتي تتطلب الاعتراف بفروق العملة ضمن قائمة الدخل للفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق ليتم تطبيق الفقرة (٧) والفقرة (٩) إختيارياً للشركة

وتنص الفقرة (٩) على :

يمكن للمنشأة التى تأثرت نتائج اعمالها بصافي ارباح أو خسائر فروق عملة نتيجة سعر صرف العملات الأجنبية سواء كانت عملة القيد لديها هي الجنيه المصري أو أية عملة اجنبية أخرى أن تقوم بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الأخر بصافي فروق العملة المدينة والدائنة المحققة خلال تلك الفترة بالاضافة الى الفروق الناتجة عن اعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في نهاية يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أو في تاريخ إقفال القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة باستخدام سعر الصرف المستخدم في ذلك التاريخ مخصوما منها أي فروق ترجمة عملة تم الاعتراف بها ضمن تكلفة الأصول وفقا للفقرة ٧ من هذا الملحق.

وذلك باعتبار هذه الفروق نتجت بصفة أساسية بسبب تحركات سعر الصرف غير الإعتيادية

٢,٣. الأصول الثابتة وإهلاكاتها

٢,٣,١. الإعتراف والقياس

تُعرض الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية مخصومًا منها مجمع الإهلاك و أي اضمحلال في قيمتها، و يتم إهلاك الأصول الثابتة القابلة للإهلاك بطريقة القسط الثابت و تحميله على قائمة الدخل على مدار العمر الإفتراضي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول وفقًا لمعدلات الإهلاك التالية :

نوع الأصـــل	معدل الإهلاك
أجهزة و معدات	٪١٠
وسائل نقل و انتقال	٪١٠
أثاث ومعدات مكاتب	٪١٠
أجهزة كهربائية	٪٣٣,٣٣
أجهزة حاسب آلي	٪٣٣,٣٣

يتم البدء في اهلاك الاصل عندما يكون الاصل صالحا للاستخدام فى الغرض المعد لاجله وفى تاريخ القوائم المالية تتم اعادة النظر في طرق الاهلاك والاعمار الانتاجية للاصول وقيمتها التخريدية.
يتم إحتساب إهلاك إضافى للآلات والمعدات والخلاطات المشتراه جديدة خلال سنة الشراء بنسبة ٢٥٪ من قيمتها يتم إثباته بقائمة الدخل على أن يتم إهلاك الباقى وقدرة ٧٥٪ من تكلفة الاصل بالنسب المعتادة وحسب والعمر الانتاجي له.
عندما تتجاوز قيمة أصل القيمة المتوقع استردادها من التشغيل فإنه يتم تخفيض هذه القيمة على الفور إلى القيمة المتوقع استردادها ، أرباح وخسائر الاستبعاد يتم تحديدها بمقارنة القيمة البيعية بصافي القيمة الدفترية ويعترف بها ضمن الإيرادات بقائمة الدخل .
يتم تحميل تكاليف الصيانة والإصلاح على قائمة الدخل عن السنة المالية التي حدثت فيها بينما يتم رسملة و تكلفة التجديدات الجوهرية على تكلفة الأصل عندما يكون من المتوقع أن تؤدى إلى زيادة المنافع الاقتصادية المتوقعة للشركة عن المنافع الأصلية المقدرة عند اقتناء الأصل ، وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقى للأصل أو على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لهذه التجديدات أيهما اقل.

٢,٣,٢. التكاليف اللاحقة على الإقتناء

يتم احتساب النفقات المتكبدة لاستبدال أى من مكونات الاصول الثابتة كبند منفصل ويتم رسملته ، كما يتم شطب المبالغ المدرجة لأي جزء مستبدل. يتم رسملة النفقات الأخري اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالاصل و يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل كمصروفات.
يتم مراجعة القيم المتبقية للاصول والاعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها فى نهاية كل سنة مالية و تعديلها كلما كان هناك تغيير جوهرى فى اسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الاصول.

٢,٣,٣. الاضمحلال في قيمة الأصول

يتم مراجعة قيمة الأصول في تاريخ القوائم المالية لتقدير ما اذا كان هناك أي مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة الأصل وفي حالة وجود مثل ذلك المؤشر يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل ومقارنته مع القيمة الدفترية ، يتم اثبات خسائر الاضمحلال والتي تمثل زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية في قائمة الدخل .
يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ المركز المالي وفي حالة وجود مؤشرات لإنخفاض الخسارة أو عدم وجودها يتم عكس أثر خسائر الإضمحلال وذلك في الحدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال.

٢,٤. الأصول غير الملموسة

تتمثل فى قيمة تكلفة الحصول على برامج من المتوقع ان يتم الاستفادة بها و ليس لها وجود مادى محدد و ملموس و الذى تم الحصول عليه او نشأ عن حقوق تعاقدية قانونية مع اطراف اخرى و يتوقع ان يترتب على حيازته تدفق منافع مستقبلية قابلة للقياس فى صورة تدفقات نقدية مستقبلية و يتم الاثبات الاولى لتلك الاصول بالقيمة التعاقدية المباشرة للحصول عليها ، على ان يتم اعادة قياسها فى نهاية الفترة الماليةبتكلفة الاقتناء مخصوما منها مجمع الاستهلاك و مجمع خسائر اضمحلال القيمة - ان وجدت – و التى تمثل القيمة العادلة لتلك الاصول فى ذلك التاريخ.

٢,٥. مشروعات تحت التنفيذ

- يتم تسجيل التكاليف التى تتحملها الشركة فى إنشاء الأصول الثابتة فى بند مشروعات تحت التنفيذ و عند انتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهز للاستخدام فى الغرض المنشأ من أجلة يتم تحويل التكاليف الى الأصول الثابتة ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة أو صافى القيمة الاستردادية أيهما اقل .

٢,٦. تقييم الأعمال تحت التنفيذ :

- تشتمل الأعمال تحت التنفيذ على كافة التكاليف التى تتحملها الشركة للوصول بالعمليات المسندة الى الشركة للوصول الى مرحلة البيع ، ويتم تقييم الأعمال تحت التنفيذ وفقاً للتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل ، و ذلك في العمليات التي تمتد لأكثر من فترة ضريبية.

٢,٧. الاستثمارات:

٢,٧,١. استثمارات في شركات تابعة:

- يتم ادراج الاستثمارات في الشركات التي تسيطر عليها الشركة من خلال مساهمين فى المنشأة المستثمر فيها و لديها القدرة على التأثير على تلك الاستثمارات من خلال سلطتها عليها ضمن الاستثمارات فى شركات تابعة ، حيث تثبت تلك الاستثمارات بالتكلفة – تكلفة الاقتناء- فى تاريخ اصدار امر الشراء ، و يتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بقيمة الانخفاض غير المؤقت -ان وجد – تحميلا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و ذلك لكل استثمار على حده.

٢,٧,٢. استثمارات فى شركات شقيقة:

- يتم ادراج الاستثمارات في الشركات التى تمتلك فيها الشركة نفوذ مؤثر ، و لكنها ليست شركة تابعة أو ذات مصلحة مشتركة ضمن بند استثمارات في شركات شقيقة ، حيث يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة في تاريخ الحيازة، و يتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات في نهاية كل فترة مالية باتباع اسلوب التكلفة ، على أن يتم القياس اللاحق لها باتباع أسلوب التكلفة، على أن يتم القياس اللاحق لها بإتباع أسلوب حقوق الملكية لدى اعداد القوائم المالية المستقلة و ذلك بالتغير في حقوق ملكية الشركة الشقيقة بعد تاريخ الحيازة او في نتائج الاعمال مع تخفيض ذلك الاستثمار بقيمة اية توزيعات محصلة أو معلنة.

٢,٨. اضمحلال الاصول:

٢,٨,١. الاصول المالية:

- تطبق الشركة منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. و تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير فى الجودة الائتمانية للأصل المالى منذ الاعتراف الأولى بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢شهرا:

- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولى و التى لا تنطوى على زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى أو التى تنطوى على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢شهرا هى الخسائر الائتمانية المتوقعة التى قد تنتج من حالة اخفاق محتملة خلال ١٢شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية : خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التى بها زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، و لكن لا يوجد دليل موضوعى على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هى الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. فى نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأول. تستخدم الشركة كلا من المعلومات الكمية و النوعية لتحديد ما اذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان بناء على خصائص الأصل المالى. يمكن أن تكون المعلومات الكمية إنخفاضا فى التصنيف الائتمانى دون درجة الاستثمار. و يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة فى الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التى من المتوقع أن تسبب تغيرا جوهريا (سلبيا) فى قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة.
- بالاضافة الى ذلك، تستخدم الشركة مؤشرات التصنيف الائتمانى الداخلى بها لتطبيق العوامل الكمية فى تقييم ما اذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان. ترى الشركة أن مخاطر الإئتمان قد زادت بشكل كبير إذا تدهور التصنيف الائتمانى بشكل كبير فى نهاية كل فترة مالية مقارنة بالتصنيف الداخلى الأصلى ، إذا تم تحديد زيادة كبيرة فى مخاطر جوهرية ، فإن هذا يؤدى الى تحويل جميع الأدوات فى النطاق المحتفظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

المرحلة الثالثة : خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثالثة الاصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعى على اضمحلال القيمة فى تاريخ القوائم المالية ، بالنسبة لهذه الاصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة.
- تحدد الشركة الاصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعى على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان – تحدد الشركة التعثر فى السداد بأنه: أى طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته (بغض النظر عن المبلغ المعنى أو عدد الايام المستحقة).
- عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالى ضعيف ائتمانيا:
  - اخلال بالعقد مثل التعثر او التأخر فى السداد.
  - من المحتمل أن يدخل العميل فى حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو
  - يواجه العميل صعوبات مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.
- تقوم الشركة بمراجعة لكافة اصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لتقدير متى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح أدناه. و يتم تصنيف الاصول المالية فى تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث من

- المرحلة الأولى: الاصول المالية التى لم تشهد ارتفاعا جوهريا فى مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الاولى، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢شهر.
- المرحلة الثانية: الأصول المالية التى شهدت ارتفاعا جوهريا فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو تاريخ قيد التنفيذ، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الاصل.
- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التى شهدت اضمحلالا فى قيمتها و الذى يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة و بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

و يتم قياس الخسائر الائتمانية و خسائر الاضمحلال فى القيمة المتعلقة بالادوات المالية على النحو التالى:

- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى فى المرحلة الأولى و يتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة المخاطر بالشركة.
- اذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرية فى خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، يتم نقل الأداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة فى هذه المرحلة.
- فى حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم ترحيلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الأصول المالية التى انشأتها أو اقتنتها الشركة و تتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات الشركة للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة، و بالتالى يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

٢,٨,٢. اضمحلال الاصول غير المالية:

- يتمثل اضمحلال الأصول فى المبلغ الذى تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن قيمته الاستردادية و التى تمثل القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من الأصل) أيهما أكبر حيث يتم تحميل الانخفاض فى قيمة الأصل على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) ، و فى حالة وجود مؤشرات على ارتفاع قيمة الأصل فيتم عكس الخسارة الناتجة من اضمحلال قيمة الأصل بقائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و بما لا يجاوز قيمة الأصل الدفترية قبل تخفيض قيمة الاضمحلال.

٢,٩. الادوات المالية و قيمتها العادلة:

- الأصول المالية:

٢,٩,١. الاعتراف و القياس الأولى:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالمدينين و أدوات الدين في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية و الالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بيا أوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدنيين التجاريين بدون مكون تمويل ميم) أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تسبب مباشرة إلى حيازتها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل ميم مبدئيا بسعر المعاملة.

٢,٩,٢. الأصول المالية – التبويب و القياس اللاحق:

- عند الاعتراف الأولى يتم تبويب الأصل المالى على (أدوات الدين) أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الإعتراف الأولى إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية و فى هذه الحالة يتم تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة فى اليوم الأولى من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير فى نموذج الأعمال.
- يتم تبويب الأصل المالى (أدوات دين) كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تصفيته على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
  - فى حالة اذا كان سيتم الإحتفاظ بالأصل من ضمن نموذج عمل يهدف إلى الإحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية،و
  - فى حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية فى تواريخ محددة و التى تكون فقط مدفوعات أصل و فائدة على المبلغ الأصلى مستحق السداد.
- يتم تبويت الإستثمار فى أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
  - يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و بيع الأصول المالية كليهما،
  - و ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالى تدفقات نقدية فى تواريخ محددة و التى تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلى و الفائدة على المبلغ الأصلى و الفائدة القائم.
- عند الإعتراف الأولى بإستثمار فى أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم بإختيار لا رجعة فيه لتعرض ضمن الدخل الشامل الأخر، التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة للاستثمار تظهر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى و يتم تصنيفها فى قائمة الدخل.

- الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر، و هذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الإعتراف الأولى فإنه يمكن للشركة ، ان تخصص - بشكل غير قابل للإلغاء – أصلا ماليا يستوفى المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الإعتراف (يشار إليه –احيانا- على أنه "عدم اتساق محاسبي") و الذى قد ينشأ خلال ذلك.
- لا يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لأدوات حقوق الملكية.

٢,٩,٣. الأصول المالية – تقييم نموذج الأعمال:

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذى يتم فيه الإحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال و يتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلى:

- السياسات و الأهداف المعلنة للمحفظة و تشغيل تلك السياسات عمليا. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية ، و الحفاظ على معدل فائدة معين.
- كيفية تقييم أداء المحفظة و إبلاغ إدارة الشركة بها.
- المخاطر التى تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها فى نموذج الأعمال) و كيفية إدارة تلك المخاطر.
- تكرار و حجم و توقيت مبيعات الأصول المالية فى الفترات السابقة و أسباب هذه المبيعات و التوقعات بشأن نشاط المبيعات فى المستقبل.
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة التى يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤,١٠,٣. الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات التعاقدية هى فقط مدفوعات أصل و فائدة:

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المالي و تكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود ، و مقابل المخاطر الإئتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة و مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (خطر السيولة و التكاليف الإدارية)، بالاضافة إلى هامش الربح.
عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الفائدة ، تأخذ الشركة فى اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. و يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوى على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبى هذا الشرط عند اجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة في اعتبارها:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد تعدل معدل التدفقات التعاقدية بما فى ذلك ميزات المعدل المتغير.
- ميزات الدفع المسبق و الإضافات. (إن وجدت)
- الشروط التى تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة.
- يتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل و الفائدة على المبلغ الأساسى المستحق، و الذى قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الإسمية التعاقدية، و هي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (و التي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الإعتراف الأولى.

٣,١٠,٥. الأصول المالية – القياس اللاحق و الأرباح و الخسائر:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، و يتم الإعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة متضمنة أى عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الإضمحلال. إيرادات الفوائد ، أرباح و خسائر فروق العملة و الإضمحلال يتم الإعتراف بهم ضمن الأرباح و الخسائر ، و بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.
أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة. إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح و خسائر فروق العملة و الاضمحلال يتم الإعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر. صافى الأرباح و الخسائر الأخرى يتم الإعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد ، مجمع الأرباح و الخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح و الخسائر.
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لا حقا بالقيمة العادلة. توزيعات الارباح يتم الإعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح و الخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الإستثمار. صافى الأرباح و الخسائر الأخرى التى تم الإعتراف بها فى الدخل الشامل الأخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح و الخسائر.

٣,١٠,٦. الإلتزامات المالية – التبويب و القياس اللاحق و الأرباح و الخسائر:

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف الأولى.
يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بصافي الأرباح و الخسائر بما فى ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح و الخسائر.

الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، و يتم الإعتراف بمصروف الفوائد و أرباح و خسائر التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح و الخسائر، بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.

٣,١٠,٧. الاستبعاد:

الاصول المالية:
تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر و منافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر و منافع الملكية و لا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي ، و لكنها تحتفظ بكافة مخاطر و منافع الأصل المحولة في هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية:
يتم استبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنقضاء مدتها.
تقوم الشركة أيضا باستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها و التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، و فى هذه الحالة يتم الإعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أنها أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
عند استبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية و المقابل المدفوع (بما فى ذلك أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الإعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.

٨,١٠,٣. مقاصة الأدوات المالية:
تتم مقاصة الأصول و الإلتزامات المالية و يدرج الصافى فى قائمة المركز المالى عندما و عندما فقط:
يكون لدى الشركة حق إلزامى قانونى فى تسوية المبالغ المثبتة، و عندما يكون لدى الشركة نية فى تسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافى أو بيع الأصول و سداد الإلتزامات فى أن واحد.
٩,١٠,٣. الأدوات المالية المشتقة و محاسبة التغطية:
تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية و مخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية و المحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا و فى حالة توافر شروط محددة.
المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بأى تغير فى القيمة العادلة فى الأرباح أو الخسائر.

٢,١٠. اوراق القبض :

تتمثل أوراق القبض في قيمة الشيكات المحددة بتواريخ الاستحقاق و التى حصلت عليها الشركة كأدوات وفاء مقابل القيم التعاقدية للوحدات المتعاقد عليها، و يتم الإعتراف الأولى لأوراق القبض بالقيمة العادلة للمعاملة وقت إبرام التعاقد مع العملاء، على أن يتم القياس اللاحق لأوراق القبض التي تعتبر أدوات قابلة للتداول فى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام التكلفة المستهلكة و التى يتم تحديدها بخصم التدفقات النقدية المستقبلية لأوراق القبض بإتباع سعر الفائدة السوقي للأدوات المالية، استهلاكا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر).

٢,١١. المخصصات :
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام قانوني أو تعاقدي قائم أو مستدل علية من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي و يكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي .
وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .

٢,١٢. الموردون و اوراق الدفع والأرصدة الدائنة:
تثبت ارصدة الموردين و اوراق الدفع و المصروفات المستحقة و التأمينات من الغير و الارصدة الدائنة الاخرى بالمبالغ المستحقة السداد فى المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد (بالتكلفة) .

٢,١٣. الإقتراض بالفائدة :

يتم الاعتراف بالإقتراض مبدئياً بالقيم التي تم إستلامها ، و يتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة ، إلا إذا كان لدي الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالي ، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات غير المتداولة .
و يتم قياس القروض و الإقتراض بفوائد بعد الإعتراف المبدئي علي أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال ، مع إدراج أي فروق بين التكلفة و القيمة الإستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض علي أساس سعر الفائدة الفعلي.
تكلفة الإقتراض :
تتمثل رسملة تكاليف الإقتراض فى قيمة المصروفات و التكاليف و الأعباء التمويلية و الناتجة عن الحصول على قروض [illegible] سواء لتمويل اقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل للرسملة و التى كان من الممكن تجنبها إن لم يتم الإستحواذ على تلك الأصول، و يتم [illegible] تلك الرسملة عند بدء الإنفاق على الأصل المؤهل و التكبد الفعلى لتكاليف الإقتراض بالإضافة إلى إستمرار تنفيذ الأعمال [illegible] الأصل و يتم التوقف عن الإستمرار فى الرسملة عند تمام إكتمال الأصل المؤهل سواءا للاستخدام أو للبيع، كما لا يتم [illegible] القابلة للرسملة التكاليف و فوائد التقسيط غير المرتبطة بالإقتراض المباشر و التى يتم تحميلها مباشرة على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) عند تحققها بالإضافة للفوائد الخاصة بالفترات التى تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعال للأصل.

٢,١٤. الاحتياطى القانونى:
تطبيقا لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسى للشركة فإنه يتم استقطاع ٥٪ من الأرباح السنوية كاحتياطى قانونى حتى يبلغ ٥٠٪ من رأس المال المصدر ومتي نقص الاحتياطي تعين العودة إلي الاقتطاع، يستعمل الاحتياطى بناء على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الادارة .

٢,١٥. توزيعات الأرباح:
يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام في الفترة الذي يتم فيه إعلان التوزيع .

٢,١٦. تحقق الإيراد

يتم الإعتراف بالإيرادات عندما تقوم الشركة بالوفاء بالتزاماتها بتحويل السلعة أو الخدمة للعميل وذلك عند نقل السيطرة على المنتج أو الخدمة إلى العميل.
تقوم الشركة بإثبات الايراد من العقود مع العملاء باتباع نموذج مكون من خمس خطوات كما هو مذكور في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)
الخطوة (١) تحديد العقد (العقود) مع العميل. يعرف العقد بأنه اتفاقية بين طرفين أو أكثر تنشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ وتوضح الأسس والمعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.
الخطوة (٢): تحديد التزامات الأداء في العقد. إن التزام الأداء هو عبارة عن تعهد ينص عليه العقد مع العميل بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل.
الخطوة (٣) : تحديد سعر المعاملة يمثل سعر المعاملة مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها الى العميل باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة.
الخطوة (٤): تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء المنصوص عليها في العقد بالنسبة للعقود التي تشتمل على أكثر من التزام أداء ، ستقوم الشركة بتخصيص سعر المعاملة على كل التزام أداء وذلك بالمبلغ الذي تتوقع الشركة أن تكون لها الحق فيه مقابل الوفاء بكل التزام أداء.
الخطوة (٥) اثبات الإيراد عند وفاء الشركة بكل التزام اداء تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الأداء وإثبات الإيراد على مدى زمني، إذا ما تم الوفاء بأحد الضوابط التالية:
(أ) يتلقى العميل المنافع الناتجة عن أداء المنشأة ويستهلكها في ذات الوقت الذي تقوم فيه المنشأة بالأداء.
(ب) يترتب على أداء المنشأة إنشاء أو تحسين الأصل الذي يسيطر عليه العميل في الوقت نفسه الذي يتم فيه تشييد الأصل أو تحسينه.
(ج) لا يترتب على أداء المنشأة إنشاء أصل ليس له استخدام بديل لديها، وأن للشركة حق واجب النفاذ في دفعة مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
- بالنسبة لالتزامات الأداء، فإنه في حالة عدم الوفاء بأي من الشروط أعلاه، يتم إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن التي يتم الوفاء بالتزام الأداء فيها. - في حالة وفاء الشركة بالتزام الأداء عن طرق تقديم الخدمات التي تم التعهد بها، فإن ذلك يؤدي إلى إنشاء أصل مبني على عقد مقابل العوض المكتسب من الأداء، وفي حالة زيادة العوض الذي يستلمه العميل عن مبلغ الإيرادات التي تم إثباتها، فقد ينشأ عن ذلك التزام عقد.
- تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للعوض المستلم أو المستحق القبض، بعد الأخذ بعين الاعتبار شروط السداد المتعاقد عليها، وبعد استبعاد الضرائب والرسوم، تقوم الشركة بمراجعة ترتيبات الإيرادات وفق معايير محددة للتأكد فيما إذا كانت تعمل كأصيل أو وكيل. - يتم إثبات الإيرادات بالقدر الذي يحتمل أن تتدفق عنه المنافع الاقتصادية للشركة، وأنه يمكن قياس الإيرادات والتكاليف، إذ ينطبق ذلك بشكل موثوق به.

إن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) يتطلب من الإدارة استخدام الأحكام التالية :
استيفاء التزامات الأداء
يجب على الشركة اجراء تقويم لكل عقودها مع العملاء لتحديد ما اذا كان يتم الوفاء بالتزامات الأداء على مدى زمني أو عند نقطة من الزمن من أجل تحديد الطريقة المناسبة لاثبات الإيرادات، قدرت الشركة انه وبناء على الاتفاقية المبرمة مع العملاء فإن الشركة لا تنشأ أصلا له استخدام بديل للشركة وعادة ما يكون لديها حق واجب النفاذ حتي تاريخه
وفى هذه الظروف تقوم الشركة باثبات الإيرادات على مدى زمني واذا لم يكن ذلك هو الحال فيتم اثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن بالنسبة لبيع البضاء بضاعة تثبت الأورادات عادة عند نقطة من الزمن.

تحديد أسعار المعاملة

يجب على الشركة تحديد سعر المعاملة المتعلق في اتفاقيتها مع العملاء ، وعند استخدام هذا الحكم، تقوم الشركة بتقدير تأثير أي مقابل متغير في العقد الخصم أو الغرامات أو وجود أي مكون تمويل هام في العقد أو أي مقابل غير نقدى في العقد.

تحويل السيطرة في العقود مع العملاء

في حالة ما اذا قامت الشركة بتحديد استيفاء التزامات الأداء عند نقطة من الزمن تثبت الإيرادات عندما تكون السيطرة على الأصول موضوع العقد تم تمويلها الى العميل .

بالإضافة الي لذلك : فإن تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) أدى الى ما يلى:

توزيع سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقود مع العملاء

اختارات الشركة للإيرادات الشركة طريقة المدخلات في توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء بحيث يتم الاعتراف بالايرادات على مدى زمني، تعتبر كة إن استخدام طريقة المدخلات، والتي تتطلب إثبات الإيرادات بناء على جهود الشركة في الوفاء بالتزامات الأداء توفر افضل مرجع ادات المحققة فعليا، وعند تطبيق طريقة المدخلات، تقدر الشركة الجهود أو المدخلات لاستيفاء التزام الأداء بالإضافة لتكلفة استيفاءالالتزام التعاقدي مع العملاء، فإن هذه التقديرات تشتمل على الوقت المنصرف لعقود الخدمات.

أمور أخرى ينبغي اخذها في الاعتبار

المقابل المتغير إذا كان المقابل المتعيد به في عقد ما يتضمن مبلغا متغيرا حينئذ يجب على الشركة تقدير مبلغ المقابل الذي يكون لها حق فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات المتعيد بها إلى العميل ، تقدر الشركة سعر المعاملة على العقود ذات المقابل المتغير باستخدام القيمة المتوقعة وكذا لأنواع مماثلة من العقود.

٢,١٧. إيرادات الفوائد الدائنة

يتم الإعتراف بايراد الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي ، ويتم ادراج الفوائد الدائنة بقائمة الدخل.

٢,١٨. ايرادات من شركات تابعة وشقيقة

يتم اثبات الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات في شركات شقيقة والناتجة عن اتباع أسلوب حقوق الملكية طبقاً لنصيب الشركة في نتائج اعمال الشركات المستثمر فيها وطبقاً لنسبة المساهمة بها، بالإضافة للتغير في حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها بالنسبة للبنود التي لم يتم إدراجيا بنتائج الأعمال
كما يتم اثبات الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والناتجة عن أسلوب التكلفة عند صدور الحق للشركة في استلام تلك الإيرادات والعوائد سواء بواقع الإعلان أو بتحقق واقعة التحصيل الفعلي أيهما أكثر تحديداً.
ويتم استبعاد أثر تلك الإيرادات المحققة سواء بالتوزيع النقدي أو بتطبيق أسلوب حقوق الملكية من قائمة دخل المجموعة لدى إعدادها.

٢,١٩. إيرادات استثمارات عقارية

يتم تحقق الإيراد الناتج من الاستثمار في استثمارات عقارية عند إتمام او اكتمال عملية بيع تلك الاستثمارات ونقل ملكيتها – مبدئياً – إلى المشتري ، وتثبت تلك الإيرادات أرباح بيع بقيمة الفرق بين تكلفة تلك الاستثمارات وبين سعر البيع ، كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن استغلال وتأجير تلك الاستثمارات للغير طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

٢,٢٠. المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات .

٢,٢١. التقديرات المحاسبية :

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية، هذا وقد لا تختلف النتائج الفعلية نسبياً عن تلك التقديرات.

٢,٢٢. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة :

تتمثل الأطراف ذوى العلاقة فى العلاقات المباشرة أو غير المباشرة التى تنشأ بين المنشأة و بين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة و ذلك بالإضافة إلى العلاقة التى تنشأ بين الشركة و بين الأعضاء الأساسيين فى الإدارة العليا بالمنشأة، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة و يكون لهم تأثير قوى على إتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، و تطلق المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة على جميع العمليات و المعاملات و تبادل الموارد و الخدمات و الالتزامات التى تنشأ بين المنشأة و بين هؤلاء الأطراف و التى يجب أن تتم على ذات الأسس مع الأطراف غير ذوى العلاقة.

٢,٢٣. قائمة التدفقات النقدية :

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.
ولأغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة تتضمن النقدية وما فى حكمها الارصدة النقدية والودائع لاجل لمدة تزيد عن ٣ شهور واذون الخزانة لمدة لا تزيد عن ٣شهور.

٢,٢٤. النقدية وما فى حكمها :

تتضمن النقدية وما في حكمها ارصدة النقدية بالبنوك غير معرضة لإخطار هامة للتغير فى قيمتها العادلة وتستخدم بواسطة الشركة فى ادارة التزاماتها قصيرة الاجل.
لأغراض إعداد القوائم المالية فإن النقدية وما في حكمها تتمثل في النقدية بالصندوق، الحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر .

٢,٢٥. ضريبة الدخل و الضريبة المؤجلة :

- يتم إثبات ضريبة الدخل على صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة الى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة
- كما يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقا للأساس المحاسبى وقيمتها طبقا للأساس الضريبى
- هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ أعداد الميزانية ويتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة. عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية

٢,٢٦. نصيب السهم في الأرباح (الخسائر) :
يتمثل نصيب السهم الأساسى فى الأرباح فى قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة من صافى الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية و المستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة (إن وجدت) و ذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية مرجحا بعامل الوقت..

٢,٢٧. العمليات غير المستمرة :
تتمثل العملية غير المستمرة فى عنصر من عناصر نشاط الشركة و الذي يمثل خطاً تجارياً كبيراً مستقلاً أو منطقة جغرافية للعمليات تم التصرف فيه أو تم تصنيفه كمحتفظ به لغرض البيع أو يمثل شركة تابعه تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها.
يتم التبويب كعملية غير مستمرة عند التخلص أو عندما تستوفي العمليات الشروط اللازمة لتبويبها كمحتفظ بها للبيع لو حدث مسبقاً ، و يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة لقائمة الدخل و التدفقات النقدية بحيث تعكس العمليات بإفتراض أنها غير مستمرة من بداية سنة المقارنة .

٢,٢٨. أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال :

تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال الى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على افضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال، وللمحافظة على افضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة ببحث التغيير في قيمة التوزيعات المقترحة أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة .
وتقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال وذلك من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية.
ويتمثل اجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية للشركة بالإضافة الى الالتزامات طويلة الاجل ، وتعتمد الشركة على الموارد الذاتية والتسهيلات من الموردين والتسهيلات البنكية.

٢,٢٩. سياسة الشركة في تدعيم الاحتياطيات (بخلاف الاحتياطي القانوني):

طبقا لمادة (٥٥) من النظام الأساسي للشركة فأنه عند إجراء أى توزيعات يتم البدء باقتطاع مبلغ يوزاي ٥ % على الاقل من الارباح لتكوين الاحتياطي القانوني.
وبعد اجراء التوزيعات على المساهمين والعاملين ومجلس الادارة يمكن وبناء على اقتراح مجلس الإدارة ترحيل الفوائض من الارباح الى السنة المقبلة كأرباح مرحلة او يكون به احتياطي غير عادي او مال للاستهلاك غير عادى، ويستعمل الاحتياطى بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون اوفى بمصالح الشركة (مادة ٥٦ ، ٥٧) من النظام الأساسى.

٢,٣٠. مزايا العاملين:
٢,٣٠,١. نظام المعاشات للعاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية رقم١٤٨ لسنه٢٠١٩ وتعديلاته وتحمل مساهمة الشركة على قائمة الدخل طبقا لأساس الاستحقاق ، و وفقا لهذا النظام يقتصر التزام الشركة على قيمة تلك المساهمة.

٢,٣١. حصة العاملين في الأرباح

تدفع الشركة حصة العاملين فى الارباح بواقع ١٠٪ من صافى الربح بعد خصم الاحتياطي القانوني و الخسائر المرحلة (ان وجدت) وفيما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية و تعترف بحصة العاملين فى الارباح كالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي الشركة.

٢,٣٢. علاوة الإصدار:

تتمثل علاوة الإصدار فى الفرق الناتج عن زيادة رأس المال و ذلك بين القيمة الإسمية و بين قيمة الطرح للسهم، و يتم تخفيض علاوة الإصدار بقيمة مصاريف الإصدار الفعلية على أن تضاف صافى قيمة علاوة الإصدار إلى الاحتياطى القانونى حتى يبلغ نصف رأس المال المصدر ، و ما يزيد عن ذلك من صافى العلاوة المحصلة فيكون منها احتياطى خاص تقرره الجمعية العامة للشركة وفقا لما تراه مناسبا لصالح المساهمين على ألا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح.

٢,٣٣. عقود التاجير:
أ- عقود تأجير الأصول:

يتم الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" و بالتزام عقد التاجير فى تاريخ بداية العقد حيث يتم قياس "حق الانتفاع" بالتكلفة فى تاريخ بداية عقد التأجير و تتضمن تكلفة أصل "حق انتفاع"مبلغ القياس الأولى لالتزام عقد التأجير و أى دفعات تمت فى أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير و أى تكاليف مباشرة و أى تكاليف يتم تكبدها فى تفكيك و إزالة الأصل محل العقد، كما يتم قياس إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد التأجير و تتمثل دفعات الايجار فى الدفعات التالية لحق استخدام الأصل سواء كانت دفعات ثابتة أو دفعات متغيرة (ليبور) أو مبالغ يتوقع سدادها بموجب ضمانات و سعر ممارسة لخيار الشراء و دفعات الغرامات لإنهاء عقد التاجير.

القياس اللاحق

- فى نهاية الفترة يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير و حتى نهاية العمر الإنتاجى للأصل محل العقد طبقا لمتطلبات الاهلاك الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) ، اذا كان سيتم ممارسة خيار الشراء و فيما عدا ذلك يتم استهلاك الأصل إلى نهاية العمر الإنتاجى أو نهاية مدة التأجير أيهما أقرب كما يتم احتساب أية خسائر اضمحلال فى قيمة أصل "حق الانتفاع" إن وجد.
- بعد تاريخ عقد التأجير يتم قياس إلتزامات عقد التأجير ليعكس تغيرات الإيجار بما يلى:

أ) زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على إلتزام عقد التأجير.

و ب) تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.

و حـ) إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار.

و إذا حدث تغير فى دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة تغير معدل الفائدة المستخدم فى تحديد دفعات الإيجار يتم إعادة قياس إلتزام عقد التأجير ليعكس دفعات الإيجار المعدلة.

ب- عقود البيع مع إعادة الإستئجار:

فى حالة البيع مع إعادة الإستئجار يتم تقييم عملية تحويل الأصول إذا كانت عملية (حصول المشترى على السيطرة على الأصل و توجيه استخدامه و الحصول على المنافع الإقتصادية المتبقية منه) أو ليست عملية بيع و ذلك على النحو التالى:

تحويل الاصل يمثل عملية بيع:

يتم إثبات الأصل كحق إنتفاع طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار مقابل إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار كإلتزامات على النحو الوارد بسياسة عقود التأجير المدرجة فى البند (أ) بعاليه ، حيث يصنف العقد فى هذه الحالة كعقد إيجار.

تحويل الاصل ليس عملية بيع:

يتم الاعتراف بالأصل المحول بدفاتر الشركة ضمن الأصول مقابل إثبات إلتزام مالى يساوى متحصلات التحويل بالعقد و يتم المحاسبة عن هذا الإلتزام طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) ، حيث يصنف العقد فى هذه الحالة كعقد تمويل بضمان للأصل.

ج- الإعفاءات من الإعتراف:

قد تختار الشركة عدم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود التأجير بالنسبة لعقود التأجير قصيرة الأجل و عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة

٢,٣٤. الاستثمارات فى شركات تابعة :-

يتم التسجيل للاستثمارات الشركات التابعه اذا زاد الملكية عن ٥٠٪ من الاسهم الشركه التابعه مع الاخذ فى الاعتبار ان تلك النسبة مؤشرا فقط ولكن هناك المعيار الاساسى للتسجيل وهو السيطرة ويتم تحديد السيطرة طبقا للشرطين هما :

١- الشرط الاول :- القوة والنفوذ داخل المجلس الادارة وتتمثل فى على سبيل المثال لا الحصر
- لها الحق فى تسعير سعر البيع
- لها الحق فى ادارة الاصول المالية والغير لمالية
- لها الحق فى شراء او بيع الاصول
- لها الحق في البحث او تطوير منتج جديد
- لهم حق التصويت داخل المجلس الادارة والتعين والعزل داخل المجلس

٢- الشرط الثاني :- له الحق في التاثير على العوائد المتغيرة (توزيع الارباح – الاستثمارات في الاصول او الالتزمات)

ولابد من الربط بين الشرطين القوه والعوائد المتغيرة

٢,٣٥ . الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

الأدوات المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي لطرف والتزام مالى أو أداة حقوق ملكية لطرف أخر وتتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية :-

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التى تتبعها الشركة لخفض أثر تلك المخاطر :

مخاطر العملات الأجنبية :

- هي مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقيم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية وكما هو وارد بالإيضاح رقم (٣,١) من ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية فقد تم تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية المعرضة أعلاه باستخدام السعر السائد في تاريخ الميزانية.

مخاطر سعر الفائدة

- هي مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق تقوم الشركة بربط ودائعها بسعر فائدة ثابت نسبيًا وذلك لتلافي أثر التغيرات في أسعار الفائدة عكسيًا على نتائج الأعمال وأصولها والتزاماتها المالية

مخاطر السعر

- هي مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية كنتيجة للتغيرات في أسعار السوق بصرف النظر عما إذا كانت تلك التغيرات ناتجة عن عوامل متعلقة بالأداة المالية أو مصدرها أو العوامل المؤثرة في كافة الأدوات التى يتم تداوليا في السوق، ولا تشمل مخاطر السوق إمكانية الخسارة فقط، ولكن تشمل كذلك إمكانية الربح.

خطر الائتمان

- في مخاطر إخفاق أحد أطراف الإداة المالية في تسوية التزام معين مما يؤدي إلى تكبد الطرف الأخر خسارة مالية وتعمل الشركة للحد من هذا الخطر بالتعامل مع أطراف ذوي غطاء ائتماني مناسب مع وضع شروط وضمانات ملائمة للعقود كما أنه لا تزيد المبالغ المعرضة لخطر الائتمان عن تلك المدرجة بالميزانية.

خطر السيولة

-هي مخاطر تعرض الشركة لصعوبات في جمع الأموال اللازمة للوفاء بارتباطاتها المتعلقة بالأدوات المالية وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع الأصل المالي بسرعة وبقيمة تقترب من قيمته العادلة وطبقًا لسياسة الشركة يتم الاحتفاظ بالسيولة المناسبة لمواجهة التزامات الشركة الجارية بما يؤثر على تخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى.

القيمة العادلة للأدوات المالية :

-طبقاً لأسس التقييم المتبعة فى تقييم اصول والتزامات الشركة الواردة بالايضاح رقم (٨/٣) فإن القيمة العادلة للادوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتيا الدفترية فى تاريخ الميزانية .

خطر السوق:

-يتمثل خطر السوق فى التغيرات فى الاسعار و التى تنشأ من التغير فى اسعار الصرف و الفوائد و اسعار الاوراق المالية التى قد تؤثر على ايرادات الشركة او تكلفة احتفاظيا بالادوات المالية ان وجدت.

خطر الاستثمار:

-يتمثل الإستثمار فى النخفاض المحتمل فى العوائد و التوزيعات المحتملة و المتوقعة من الشركات المستثمر فى رؤوس أموالها و إمكانية إعادة الإستثمار فى أوراق مالية أخرى ذات عوائد مرتفعة نسبيا ، و ذلك بالإضافة إلى المخاطر المحتملة من عدم التنوع المناسب فى محفظة الأوراق المالية فى كافة القطاعات الإستثمارية القائمة و المحتملة ، و تقوم الشركة بإتباع سياسة فى إدارة محفظة الأوراق المالية بالشركة من شأنيا تعظيم العوائد و الإيرادات و الأرباح المحققة من خلال عمليات الشراء و إعادة البيع و كذلك البيع و اعادة الشراء و ذلك بالإضافة إلى التنوع فى الإستثمار فى القطاعات الإستثمارية ذات العوائد المستقرة نسبيا.

٢,٣٦ . الأرقام المقارنة :

يعاد تبويب الارقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات فى العرض المستخدم فى الفترة الحالية.

٤. الأصول الثابتة (بالصافى)

عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٦	اراضي	أجهزة ومعدات	وسائل نقل وانتقال	أثاث ومعدات مكاتب	أجهزة كهربائية	أجهزة حاسب آلى	الإجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
التكلفة في ٠١ يناير ٢٠٢٦	٨٢٠,٠٠٠	١٠,٩٠٨,٩٠١	--	٨٦,٥٩١	٩٣,٩٢١	٣٥١,٢٢٧	١٢,٢٦٠,٦٤٠
الإضافات خلال الفترة	--	--	--	--	--	--	--
الاستبعادات خلال الفترة	--	--	--	--	--	--	--
التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢٦	٨٢٠,٠٠٠	١٠,٩٠٨,٩٠١	--	٨٦,٥٩١	٩٣,٩٢١	٣٥١,٢٢٧	١٢,٢٦٠,٦٤٠
مجمع الإهلاك في ٠١ يناير ٢٠٢٦	--	٧,٣٠٤,٢٣٦	--	٧٢,٠٣٧	٩١,٧٦٨	٢٤٤,١٨٠	٧,٧١٢,٢٢١
إهلاك الفترة	--	١١٦,٦٦٠	--	١,٢٠٧	٢٣٦	١٣,٠٨٠	١٣١,١٨٣
مجمع إهلاك الاستبعادات خلال الفترة	--	--	--	--	--	--	--
مجمع الإهلاك في ٣١ مارس ٢٠٢٦	--	٧,٤٢٠,٨٩٦	--	٧٣,٢٤٤	٩٢,٠٠٤	٢٥٧,٢٦٠	٧,٨٤٣,٤٠٤
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٦	٨٢٠,٠٠٠	٣,٤٨٨,٠٠٥	--	١٣,٣٤٧	١,٩١٧	٩٣,٩٦٧	٤,٤١٧,٢٣٦
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٨٢٠,٠٠٠	٣,٦٠٤,٦٦٥	--	١٤,٥٥٤	٢,١٥٣	١٠٧,٠٤٧	٤,٥٤٨,٤١٩
قيمة الأصول المهلكة دفترياً	--	٦,٢٤٥,٠٢٢	--	٣٨,٣١٤	٩١,٤٢١	١٩٤,٥٥١	٦,٥٦٩,٣٠٨

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	اراضي	أجهزة ومعدات	وسائل نقل وانتقال	أثاث ومعدات مكاتب	أجهزة كهربائية	أجهزة حاسب آلى	الإجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
التكلفة في ٠١ يناير ٢٠٢٥	٨٢٠,٠٠٠	٨,٧١٠,٥٢٨	٥٦٧,٣٥٥	٧٢,٩٦٣	٩١,٤٢١	٢٤٦,٠١١	١٠,٥٠٨,٢٧٨
الإضافات خلال العام	--	٢,١٩٨,٣٧٣	--	١٣,٦٢٨	٢,٥٠٠	١٠٥,٢١٦	٢,٣١٩,٧١٧
الاستبعادات خلال العام	--	--	(٥٦٧,٣٥٥)	--	--	--	(٥٦٧,٣٥٥)
التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٨٢٠,٠٠٠	١٠,٩٠٨,٩٠١	--	٨٦,٥٩١	٩٣,٩٢١	٣٥١,٢٢٧	١٢,٢٦٠,٦٤٠
مجمع الإهلاك في ٠١ يناير ٢٠٢٥	--	٦,٩٨٠,٨٧٤	٤٧٩,٦٦٧	٦٦,٩٩٦	٩١,٤٢١	٢١١,٦٧٨	٧,٨٣٠,٦٣٦
اهلاك العام	--	٣٢٣,٣٦٢	٤٢,٥٥١	٥,٠٤١	٣٤٧	٣٢,٥٠٢	٤٠٣,٨٠٣
مجمع إهلاك الاستبعادات خلال العام	--	--	(٥٢٢,٢١٨)	--	--	--	(٥٢٢,٢١٨)
مجمع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	--	٧,٣٠٤,٢٣٦	--	٧٢,٠٣٧	٩١,٧٦٨	٢٤٤,١٨٠	٧,٧١٢,٢٢١
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٨٢٠,٠٠٠	٣,٦٠٤,٦٦٥	--	١٤,٥٥٤	٢,١٥٣	١٠٧,٠٤٧	٤,٥٤٨,٤١٩
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٨٢٠,٠٠٠	١,٧٢٩,١٥٤	٨٧,٦٨٨	٥,٩٦٧	--	٣٤,٣٣٣	٢,٦٧٧,١٤٢
قيمة الأصول المهلكة دفترياً	--	٦,٢٤٥,٠٢٢	--	٣٨,٣١٤	٩١,٤٢١	١٩٤,٥٥١	٦,٥٦٩,٣٠٨

٥. أصول حق إنتفاع (بالصافي)

بيـــــان	٢٠٢٦/٠٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
التكلفة في أول الفترة / العام	٧٣٩,٥٠٩	٠
إضافات خلال الفترة / العام	٠	٧٣٩,٥٠٩
استبعادات خلال الفترة / العام	--	--
التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢٦	٧٣٩,٥٠٩	٧٣٩,٥٠٩
مجمع الاستهلاك		
مجمع الاستهلاك في أول الفترة	٣١١,٦٤٣	٠
استهلاك الفترة	٩٠,٢٠١	٣١١,٦٤٣
استبعاد الاستهلاكات	--	--
مجمع الاستهلاكات في أخر الفترة / العام	٤٠١,٨٤٤	٣١١,٦٤٣
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٦	٣٣٧,٦٦٥	٤٢٧,٨٦٦

التزامات عقود التاجير

بيـــــان	٢٠٢٦/٠٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
الرصيد في بداية الفترة / العام	٤٩١,٦٥١	--
إضافات خلال الفترة / العام	--	٧٣٩,٥٠٩
(يخصم)		
المسدد خلال الفترة / العام	(١١٧,٢٠٠)	(٣٥٤,٦٠٠)
(يضاف)		
فوائد عقد الايجار	٢٤,٤٢٩	١٠٦,٧٤٢
الرصيد فى نهاية الفترة / العام	٣٩٨,٨٨٠	٤٩١,٦٥١
التزام عقد الايجار - غير متداول	٣٠,٤٠٦	٨٧,٨٦٤
التزام عقد الايجار – متداول	٣٦٨,٤٧٤	٤٠٣,٧٨٧
الإجمالي	٣٩٨,٨٨٠	٤٩١,٦٥١

٦. أعمال تحت التنفيذ

	الرصيد في ٢٠٢٦/٠١/٠١	الأضافات خلال الفترة	الاعمال المنفذة خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٦/٣/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أعمال تحت التنفيذ	٩,٧٣٣,٥٩٣	٦,٤٣٤,٠٩٤	٦,٣٥٣,٨٠٩	٩,٨١٣,٨٧٨
الاجمالي	٩.٧٣٣,٥٩٣	٦,٤٣٤,٠٩٤	٦,٣٥٣,٨٠٩	٩,٨١٣,٨٧٨

٧. العملاء

	٢٠٢٦/٠٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
العملاء	٣,٨١٣,٣٦٥	٥,٢٩٨,٨٩٢
إجمالي العملاء	٣,٨١٣,٣٦٥	٥,٢٩٨,٨٩٢
(يخصم)		
الخسائر الائتمانية في قيمة العملاء	(٨٤٩,٧٧٣)	(٧٠٦,٩٣٢)
صافي العملاء	٢,٩٦٣,٥٩٢	٤,٥٩١,٩٦٠

يتمثل رصيد الخسائر الائتمانية في قيمة العملاء في الآتي :-

الرصيد في أول الفترة / العام	٧٠٦,٩٣٢	٣٦٤,١٣٢
المكون خلال الفترة / العام	١٤٢,٨٤١	٣٤٢,٨٠٠
الرصيد في آخر الفترة / العام	٨٤٩,٧٧٣	٧٠٦,٩٣٢

٨. المدينون وأرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٦/٠٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مصلحة الضرائب - خصم من المنبع	٢,٤٧٦,٣٧٣	٢,٤٧٦,٣٧٣
مصلحة الضرائب – ضرائب القيمة المضافة	٠	١١٥,٨١٧
أمانات لدي الغير - تأمين أعمال	٩٦٩,١٨٥	٩٦٩,١٨٥
مدينو شراء أصول	٣٠٢,٥٠٠	٣٠٢,٥٠٠
موردين دفعات مقدمة	٢,٠١٥,١٩٣	٧٩٠,٢٩٣
أرصدة مدينة أخري	٢٤٨,٣١٠	٢٤٨,٣١٠
اجمالي المدينون والارصدة المدينة الاخري	٦,٠١١,٥٦١	٤,٩٠٢,٤٧٨
(يخصم)		
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٦,٢٩٠)	(١٢,٩٦٨)
الصافي المدينون والارصدة المدينة الاخري	٥,٩٩٥,٢٧١	٤,٨٨٩,٥١٠

٩. النقدية وما في حكمها

	٢٠٢٦/٠٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
نقدية بالبنوك - حسابات جارية عملة محلية	٢,٠٦٢,٦٣١	١,٧١١,٦٩٧
نقدية بالبنوك - حسابات جارية عملة أجنبية	١,٣١٠,٨٤٩	٨٧٧
نقدية بالصندوق	٣٢,٤٢١	٥,٥٤١
اجمالى النقدية وما فى حكمها	٣,٤٠٥,٩٠١	١,٧١٨,١١٥
(يخصم)		
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٧,٥٣٩)	(٢٦)
صافى النقدية وما فى حكمها	٣,٣٨٨,٣٦٢	١,٧١٨,٠٨٩

١٠. رأس المال

رأس المال المرخص به :

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائه مليون جنيه مصري).

رأس المال المصدر والمدفوع

* حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثة مليون جنيه مصري) موزعاً على عدد ٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم (ثلاثة مليون سهم) والقيمة الاسمية للسهم ١ جنيه (واحد جنيه مصري) ، وبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصري (سبعمائة وخمسون الف جنيه مصري).

* بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٠ تم إستكمال سداد الربع الثاني من رأس المال المصدر عن طريق الإيداع النقدي بخزينة الشركة ليصبح رأس المال المدفوع بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مليون و خمسمائة الف جنيه مصري) ، وتم التأشير بالسجل التجاري.

* بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١١ تم إستكمال سداد رأس المال المصدر عن طريق الإيداع النقدي بخزينة الشركة ليصبح رأس المال المدفوع بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثة مليون جنيه مصري) ، وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٩فبراير ٢٠١٢.

* بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٣ وبموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ذلك التاريخ تمت الموافقة علي تجزئة القيمة الأسمية للسهم من ١ جنيه الى ٢٠ قرش ليصبح عدد الاسهم من ٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم (ثلاثة مليون سهم) الى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم (خمسة عشر مليون سهم) والابقاء على رأس المال كما هو وذلك عن طريق تخفيض القيمه الاسميه للسهم وتبعا لذلك تم تعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة ، وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٢ديسمبر ٢٠١٣.

* بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥ وبموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ذلك التاريخ تمت الموافقة علي زيادة رأس مال الشركة من ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثة مليون جنيه مصري) إلي ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (اثني عشرة مليون جنيه مصري) بزيادة نقدية قدرها ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (تسعه مليون جنيه مصري) موزعة على ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم (خمسة وأربعون مليون سهم) بالقيمة الأسمية البالغة ٢٠ قرش فقط لاغير (فقط عشرون قرشاً لاغير) ، ليصبح رأس المصدر والمدفوع ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (اثني عشرة مليون جنيه مصري) موزع علي ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (ستون مليون سهم) وذلك عن طريق الإكتتاب النقدي لقدامى المساهمين اعمالاً بحق الأولوية وتفويض مجلس الإدارة في تعديل المادة ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة في ضوء ما تسفر عنه نتيجة الاكتتاب في الزيادة والافراج عن المبالغ المسددة بالبنك تحت حساب الزيادة ، كما تمت الموافقة علي عدم تداول حق الإكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي، وتم ادراج الاسهم بعد الزياده على قاعده البيانات من بداية الجلسة ٢٠١٦/٦/١٦.

* بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٩ وبموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ذلك التاريخ تمت الموافقة علي زيادة رأس مال الشركة من ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (اثنى عشره مليون جنيه مصري) إلي ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمسه عشرة مليون جنيه مصري) بزيادة قدرها ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثه مليون جنيه مصري) موزعة على ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (ثلاثون مليون سهم) بالقيمة الأسمية البالغة ١٠ قرش فقط لاغير (فقط عشره قروش لاغير) ، ليصبح رأس المصدر والمدفوع ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمسه عشرة مليون جنيه مصري) موزع علي ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (مائه وخمسون مليون سهم) وذلك عن طريق الارباح المرحله باسهم مجانية للمساهمين وتفويض مجلس الإدارة في تعديل المادة ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة في ضوء ما تسفر عنه نتيجة الزيادة راس المال باسهم مجانية من الارباح المرحلة ، وتم التاشير فى السجل للزياده رأس المال بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع فى السجل التجارى إلي ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمسه عشرة مليون جنيه مصري) وتجزئه السهم من ٢٠ قرش الى ١٠ قروش وإجمالى عدد الاسهم المقيده بمصر المقاصه ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (مائه وخمسون مليون سهم) علما أن إجمالى عدد الاسهم حره التداول ٨٨,٧٧٩,٤٤٠ سهم بنسبه ٥٩,١٨٪.

* بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٣ تم الموافقة و التاشير على السجل التجارى بزيادة راس المال بقيمة ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى (أربعة عشرة مليون جنيه مصري) موزعه على عدد ١٤٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (مائه وأربعون مليون سهم) بقيمه أسمية ١٠ قروش عن طريق الاكتتاب العام والأرصدة الدائنة لجارى المساهمين من خلال الفحص المستندى (قطاع الاداء الاقتصادى) ليصبح رأس المال ٢٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (تسعة وعشرون مليون جنيه مصري).

* تم التاشير فى السجل التجارى بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٥ بزياده رأس المال ليصبح رأس المال ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمسون مليون جنيه مصري) وتم الزياده من خلال الفحص المستندى (قطاع الاداء الاقتصادى) للارصده الدائنه وكذلك من الاكتتاب العام.

١١. بنوك دائنة

	٢٠٢٦/٠٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
البنك العربى الأفريقي	٣,٢٣٩	--
البنك الأهلى المصري	--	٨٧٥
اجمالي	٣,٢٣٩	٨٧٥

١٢. المخصصات

	الرصيد في ٢٠٢٦/٠١/٠١	المكون خلال العام	المستخدم خلال العام	الرصيد في ٢٠٢٦/٣/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
مخصصات مطالبات	٦١٠,٠٠٠,٠٠	--	--	٦١٠,٠٠٠,٠٠
الاجمالي	٦١٠,٠٠٠,٠٠	-	-	٦١٠,٠٠٠,٠٠

١٣. المستحق لاطراف ذات علاقة

	نوع الطرف	طبيعة التعاملات	حجم التعاملات	٢٠٢٦/٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
			جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
جاري المساهمين	مساهم	تمويل	٤,٢٤٣,٣٧٧	٤,٢٤٣,٣٧٧	-
اجمالي المستحق لأطراف ذات علاقة				٤,٢٤٣,٣٧٧	-

١٤. الموردون

	٢٠٢٦/٠٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الموردون	٨٠٥,٢٥٧	٧٩٣,٥٣٦
اجمالي	٨٠٥,٢٥٧	٧٩٣,٥٣٦

١٥. مصلحه الضرائب المصرية

	٢٠٢٦/٠٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مصلحة الضرائب - ضريبه كسب العمل	٢,٣١٩,٧٧٥	٢,٢٩٥,٨٨٩
مصلحة الضرائب – ضرائب خصم للغير	٣٣٣,٣٢٠	٣٨٤,٣٠٥
مصلحة الضرائب – ضرائب القيمة المضافة	٦٤,٤٣٦	-
الإجمالي	٢,٧١٧,٥٣١	٢,٦٨٠,١٩٤

١٦. مستحق من أطراف ذات علاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في مساهمي الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يمتلك فيها المساهمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة اسيم تخول لهم ممارسة نفوذ جوهري على هذه الشركات والشركات التابعة وفيما يلي بيان بأهم المعاملات التي تمت خلال الفترة وأرصدة الأطراف ذات العلاقة في تاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة:

	نوع الطرف	طبيعة التعاملات	حجم التعاملات	٢٠٢٦/٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
			جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية المحدودة بالسعودية	شركة تابعة	تمويل	٣,٥٠٢,٤١٩	٧,٣٦٧,٠٤٠	٣,٨٦٤,٦٢١
اجمالي المستحق من أطراف ذات علاقة				٧,٣٦٧,٠٤٠	٣,٨٦٤,٦٢١
يخصم					
الخسائر الائتمانية المتوقعة				(٩٨,٥٧٠)	(٥١,٧٠٨)
صافي المستحق من أطراف ذات علاقة				٧,٢٦٨,٤٧٠	٣,٨١٢,٩١٣

١٧. الدائنون وأرصدة دائنة اخرى

	٢٠٢٦/٠٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مصروفات مستحقة	٥١٥,٦١٩	٣٨٢,٩٥٥
أرصدة دائنة أخري	٥٨,٣٤٥	٧٣,٣٤٥
اجمالى	٥٧٣,٩٦٤	٤٥٦,٣٠٠

١٨. مصروفات إدارية وعمومية

	عن الفترة المالية المنتهية في	
	من ٢٠٢٦/٠١/٠١ حتي ٢٠٢٦/٣/٣١	من ٢٠٢٥/٠١/٠١ حتي ٢٠٢٥/٣/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أجور و مرتبات و ما فى حكمها	٣٠١,٧٣٠	١٠٥,٠٠٠
تأمينات إجتماعية	٤٦,٧٩٠	٢٨,٠٥٥
رسوم	١٦٩,٧٨٣	٢١٧,٥٣٧
مصاريف صيانه	١,٠٠٠	٤,٧٥٠
اتصالات	٢٣,٩٧٥	١٤,٤٥٢
اهلاكات ادارية	١٥,١٤٤	١٨,٠٤٥
اهلاك أصول حق الانتفاع	٩٠,٢٠١	--
انتقالات	١٢٧,٣٨٩	٣٩,٨٨٦
اتعاب مهنية	١٣٥,٣٠٠	٥٨,٦٠٠
أخرى	٣٠,٧٤٨	٩٤,٤٨٦
اجمالى	٩٤٢,٠٦٠	٥٨٠,٨١١

١٩. إيرادات تمويلية

	من ٢٠٢٦/٠١/٠١ حتي ٢٠٢٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠٢٥/٠١/٠١ حتي ٢٠٢٥/٣/٣١ جنيه مصرى
فوائد دائنة	٦٧,٨٢٩	--
إجمالي	٦٧,٨٢٩	--

٢٠. تكاليف تمويلية

	من ٢٠٢٦/٠١/٠١ حتي ٢٠٢٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠٢٥/٠١/٠١ حتي ٢٠٢٥/٣/٣١ جنيه مصرى
فوائد مدينة	--	٢١,١٥٢
إجمالي	--	٢١,١٥٢

٢١. نصيب السهم في صافي (خسائر) / أرباح العام

	من ٢٠٢٦/٠١/٠١ حتي ٢٠٢٦/٣/٣١	من ٢٠٢٥/٠١/٠١ حتي ٢٠٢٥/٣/٣١
صافى أرباح / (خسائر) الفترة بعد الضرائب	١٤٢,٤٣٢	(٤٦,٦٧١)
(يخصم):		
نصيب العاملين في الأرباح	--	--
حصة المساهمين في أرباح /(خسائر) الفترة	١٤٢,٤٣٢	(٤٦,٦٧١)
عدد الأسهم خلال الفترة	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
نصيب السهم في صافي أرباح /(خسائر) الفترة (جنيه مصرى / سهم)	٠,٠٠٠٣	(٠,٠٠٠٠٩٣)

٢٢. إدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة للمخاطر المالية التالية نتيجة لإستخدامها للأدوات المالية:

أ- خطر الإئتمان
ب- خطر السيولة
ج- خطر السوق
د- خطر العملة
ه- خطر سعر الفائدة

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض الشركة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الشركة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية المستقلة السنوية.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسئولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى التزامها بتلك المستويات.

وتهدف إدارة الشركة إلى وضع بيئة رقابية بناءه ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

أ- **خطر الإئتمان**

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته ويعرض الطرف الأخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من عملاء الشركة والمدينون الأخرون.

- **العملاء والمدينون الاخرون**

إن تعرض الشركة لخطر الائتمان يتأثر بصفة جوهرية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، كما يتأثر بالخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء الشركة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالصناعة والذي له تأثير أقل على خطر الائتمان.

كافة مبيعات الشركة ترجع إلى المبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان من الناحية الديموجرافية.

وقد وضعت إدارة الشركة سياسة ائتمانية والتي بموجبها يتم عمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسليم المقدمة له وتعمل الشركة على الحصول على دفعات حجز مقدمة وكذلك شيكات بكامل قيمة مبيعاتها مقدما قبل التسليم للعميل ولم ينتج أي خسارة سابقة من التعامل مع العملاء.

ب- **خطر السيولة**

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم تمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها.

إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكد -كلما أمكن ذلك - من أن لديها دائما سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة. كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

ج- **خطر السوق**

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة التي يمكن أن تؤثر على إيرادات ومصروفات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية.

إن الهدف من إدارة خطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

د- **خطر التغير في سعر صرف العملات الاجنبية**

لا تتعرض الشركة لخطر العملة على المبيعات والأصول المالية بالعملات الأجنبية حيث أن جميع المعاملات بالجنيه المصرى .

١,٢٢ خطر الائتمان

تتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى لخطر الإئتمان الذي تتعرض له الشركة، ويبلغ الحد الأقصى للتعرض لخطر الإئتمان في تاريخ المركز المالى كما يلي:

	إيضاح	٢٠٢٦/٠٣/٣١	٢٠٢٥/١٢/٣١
	رقم	جنيه مصري	جنيه مصري
عملاء	(٧)	٢,٩٦٣,٥٩٢	٤,٥٩١,٩٦٠
مدينون وأرصدة مدينة اخرى	(٨)	٥,٩٩٥,٢٧١	٤,٨٨٩,٥١٠
مستحق من أطراف ذات علاقة	(١٥)	٧,٢٦٨,٤٧٠	٣,٨١٢,٩١٣
النقدية بالبنوك	(٩)	٣,٣٨٨,٣٦٢	١,٧١٨,٠٨٩
		١٩,٦١٥,٦٩٥	١٥,٠١٢,٤٧٢

إدارة رأس المال

لغرض إدارة رأس مال الشركة، يشمل رأس المال المدفوع وجميع احتياطيات حقوق الملكية الأخرى الخاصة بمساهمي الشركة.
تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال الخاص بها وإجراء التعديلات عليها في ضوء التغييرات في ظروف العمل وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف أو السياسات أو العمليات خلال السنة، ولا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

٢٣. الموقف القانوني

طبقا للبيان المقدم من المستشار القانونى للشركة ، لا توجد قضايا مرفوعة يترتب عليها التزامات على الشركة.

٢٤. الموقف الضريبي

الضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية

- الشركة منشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته التنفيذية.
- تم فحص الشركه عن عام ٢٠١٠ واظهر الفحص فروق وتم السداد.
- تم تقديم الإقرار الضريبي في الميعاد القانوني المحدد له و تم سداد الضرائب المستحقة على الشركة من واقع الإقرار الضريبي.

ضريبة القيمة المضافة

- تم فحص الشركة عن الفترة من بداية النشاط حتي ٢٠١٢/١٢/٣١واسفر الفحص عن بعض فروق تم سدادها.
- في ضوء إصدار قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ قانون ضريبة القيمة المضافة تم تسجيل الشركة وإصدار شهادة التسجيل بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١٦ ويتم تقديم الإقرارات شهرياً بصفة دورية فى المواعيد القانونية المحددة لها وتم الانتهاء من فحص الشركه من ٢٠١٣ الى ٢٠٢١. وتم اصدار نموذج ١٥ ثم تم الطعن .عليه وقد اسفرت قرار اللجنه الطعن على سقوط حق المامورية بتعديل الاقرارات حتى ٢٠١٧ وباقى السنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١ اسفر عن وجود فروقات تم تكوين مخصص لها .

ضريبة كسب العمل

- تقوم الشركه بعمل الاقرارات الربع سنويه وعمل التسوية النهائية بانتظام فى المواعيد القانونية، وتقوم الشركه بعمل الاقرار الربع السنوى وفى المواعيد القانونية و تم فحص الشركة حتى ٢٠١١ واسفر الفحص عن وجود فروقات وقامت الشركه بسداد اصل الضريبة وعن سنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٣ تم اخطار الشركه بالفحص المستندى وجارى الفحص .

ضرائب الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

- قامت الشركه بعمل الاقرارات الضريبة و تقديمها طبقا للمواعيد القانونية، و لم يتم فحص الشركة دفتريا منذ تاريخ بدء النشاط حتى تاريخه.

ضريبة الدمغة

- لم يتم فحص الشركة منذ تاريخ بدء النشاط حتى تاريخه.

نظام التأمينات

- يتم سداد التأمينات الاجتماعية بصفة دورية.

٢٥. أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ضرورياً لتتوافق مع التغيرات فى العرض المستخدم فى السنة الحالية.

٢٦. الالتزامات المحتملة والارتباطات التعاقدية الاخري

لا توجد التزامات محتملة خلال العام .

٢٧. الارتباطات الرأسمالية

لاتوجد أى ارتباطات مستقبليه للاصول الثابتة.

٢٨. توزيع الارباح

طبقا للمادة ٥٥ من النظام الاساسى للشركة يتم توزيع الارباح كما يلى:

- ٥٪ إحتياطى قانونى يتوقف متى بلغ نصف رأس المال المصدر.
- ١٠٪ حصة العاملين بما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية للعاملين.
- ٥٪ حصة اولى للمساهمين.
- ١٠٪ مكافاة مجلس الادارة.
- الباقى حصة ثانية للمساهمين أو يرحل طبقا لقرار الجمعية العامة للشركة.

٢٩. اصدارات جديدة و تعديلات على معايير المحاسبة المصرية

بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ و ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلى ملخص لأهم تلك التعديلات:

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية المستقلة السنوية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالى وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ " عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى الي معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل الي معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها ". - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".	لا يوجد تأثير على القوائم المالية المستقلة السنوية للشركة	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.
التفسير المحاسبي رقم (٢) "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية"	شهادات خفض الانبعاثات الكربونية (Credits Carbon): هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل مقابل وحدات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمثل كل وحدة طناً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتصدر لصالح مطور مشروع الخفض (مالك/ غير مالك)، وذلك بعد الاعتماد والتحقق وفقاً لمعايير ومنهجيات خفض الانبعاثات الكربونية المعترف به دولياً، التي تقوم بها جهات التحقق والمصادقة سواء المحلية أو الدولية المقيدة بالقائمة المعدة لدى هيئة الرقابة المالية لهذا لغرض. يمكن للشركات استخدام شهادات خفض الانبعاثات الكربونية لتلبية أهداف تخفيض الانبعاثات الطوعية (للشركات) لتحقيق التبادل الكربوني أو غيرها من المستهدفات وهو ما يتم تداوله في سوق الكربون الطوعي. (Voluntary Carbon Market "VCM") هذا وتختلف المعالجات المحاسبية وفقاً لطبيعة الترتيب والغرض التجاري لشراء الشهادات أو إصدارها من قبل مطوري المشروع ومن ثم يجب على الشركات تحديد الحقائق والتعرف على الظروف المختلفة لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والمعيار المحاسبي الواجب تطبيقه. يتناول التفسير المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة من حيث القياس الأولي والقياس اللاحق والاستبعاد من الدفاتر والإفصاحات اللازمة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة الاثار المالية المترتبة من تطبيق التفسير المحاسبي على القوائم المالية المستقلة السنوية للشركة.	يبدأ التطبيق في أو بعد أول يناير ٢٠٢٥ ويسمح بالتطبيق المبكر.

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية المستقلة السنوية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصرى رقم (٥١) القوائم المالية فى اقتصاديات التضخم المفرط	فى ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ أصدر مجلس الوزراء المصرى قراراً باضافة معيار المحاسبة المصرى رقم (٥١) " القوائم المالية فى اقتصاديات التضخم المفرط" على ان يطبق المعيار على القوائم المالية المستقلة لاى شركة أو مجموعة تكون عملة القيد الخاص بها فى اقتصاديات ذى تضخم مفرط كما يطبق هذا المعيار على اى مجموعة لديها عملة اجنبية (بما فى ذلك فرع أو شركة تابعة أو شركة شقيقة أو مشروع مشترك أو غيرها) فى اقتصاديات تضخم مفرط ويتطلب هذا المعيار بصورة اساسية تعديل القوائم المالية المعدة بعملة اقتصاد ذى تضخم مفرط	لم يصدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بتفعيل تطبيق هذا المعيار حتى الان	ويتم العمل بهذا القرار وتفعيله بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه

٣٠. الاحداث الجارية الهامة

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس إلى ٢٢,٠٠٪ و٢٣,٠٠٪ و٢٢,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢,٥٠٪. ويأتي هذا القرار انعكاسا لتقييم اللجنة لأخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس إلى ٢٠,٠٠٪ و٢١,٠٠٪ و٢٠,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٠,٥٠٪. ويأتي هذا القرار انعكاسا لتقييم اللجنة لأخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق .

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٢ فبراير ٢٠٢٦ خفض أسعار العائد الأساسية بواقع ١٠٠ نقطة أساس. وبناء عليه، تم خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي إلى ١٩,٠٠٪ و٢٠,٠٠٪ و١٩,٥٠٪، على الترتيب؛ كما تم خفض سعر الائتمان والخصم ليصل إلى ١٩,٥٠٪. كذلك قرر مجلس إدارة البنك المركزي خفض نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي المصري من ١٨٪ إلى ١٦٪. وتأتي هذه القرارات انعكاسا لتقييم اللجنة لأخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.

- في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ اندلعت الحرب الامريكية الإسرائيلية علي ايران مما انعكست هذه التداعيات علي المنطقة و خاصة مصر بسبب قربها من الاحداث القائمة ، و بالرغم من ذلك فإنه من السابق لأوانه اجراء تقييم كامل لتأثيرات الحرب كما أنه ليس من الممكن حاليا التنبؤ الى أي مدي سيؤثر المزيد من التصعيد الا انه لا يوجد حاليا أي مؤشر علي حدوث تأثر في أعمال الشركة أو عدم وفاء الشركة بالتزاماتها.

أ/ عبده احمد عبده	أ/ داليا عمر	م/ تامر فؤاد عثمان
المدير المالي	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة